

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

هل يفضي تطبيع أنقرة مع دمشق إلى تشكل معارضة جديدة؟

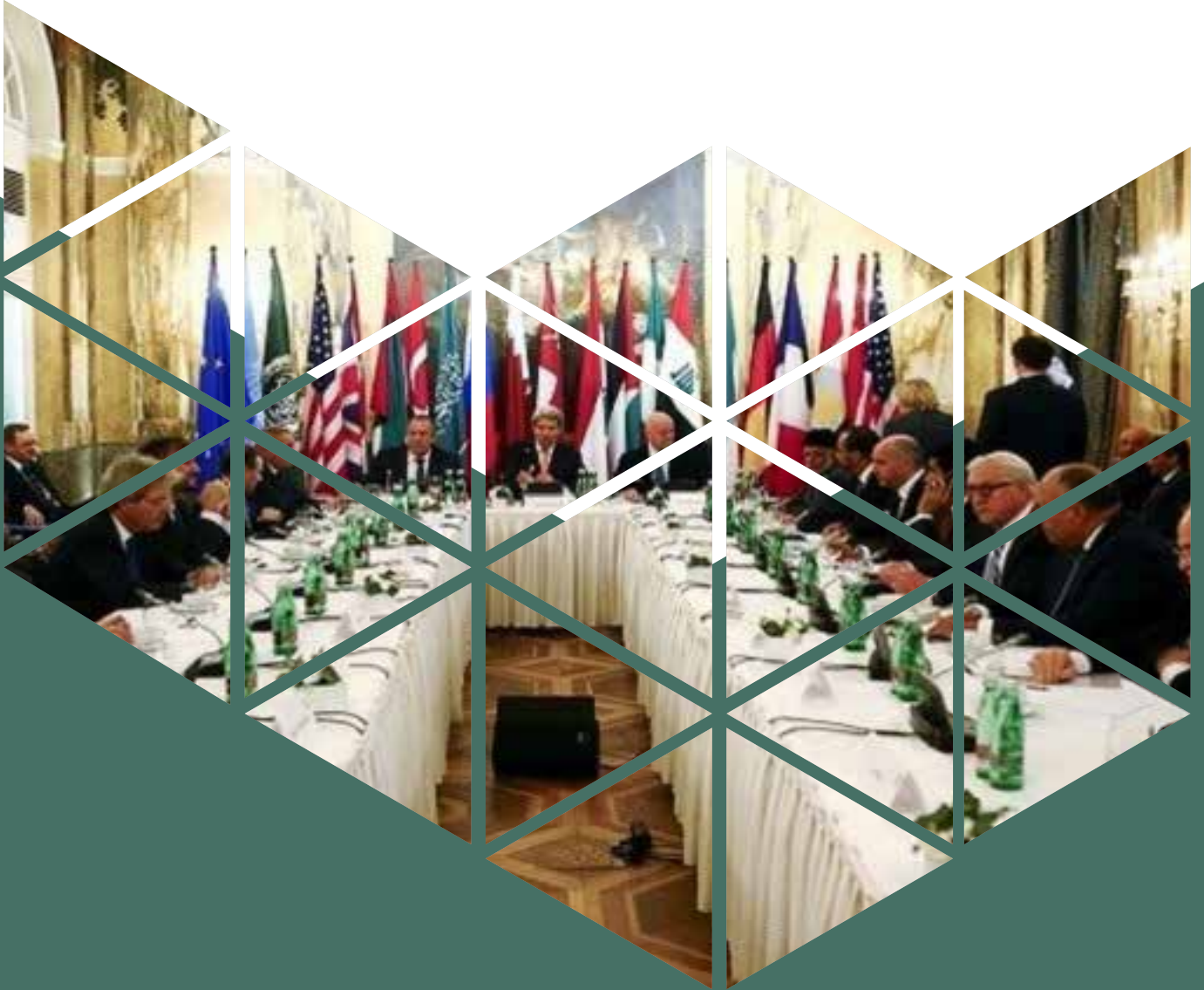


© picture-alliance/A

البحوث والدراسات

14 يناير 2023

هل يفضي تطبيع أنقرة مع دمشق إلى تشكل معارضة جديدة؟



ما الجديد؟

في خضم الأجواء الاحتفالية والتصريحات "الإيجابية" بقرب إبرام اتفاق بين أنقرة ودمشق، يبحث ملايين السوريين عن أية تسريبات يمكن أن تساعدهم في معرفة مصيرهم بعد انقضاء أحد عشر عاماً من التشرد والمعاناة.

وعلى الرغم من إحاطة العملية التفاوضية بكتمان شديد؛ إلا أن ما يرشح من تسريبات لا يقدم أي جديد للشعب السوري المنكوب، ولا يخرج في إطاره العام عن "خارطة الطريق" التي تم التوافق عليها (13 يناير 2020) بين مسؤولي الاستخبارات التركية ونظرائهم في دمشق، والتي قيل إنها تتكون من تسعة نقاط، تتضمن: تعزيز التعاون الأمني وفق اتفاق أضنة (1998)، والتنسيق في مجال "مكافحة الإرهاب"، والعمل على عودة اللاجئين، ودفع "المعارضة" نحو خيار التسوية مع النظام، ووقف العمليات العسكرية للفصائل، وإمكانية سحب أنقرة قواتها من شمال سوريا إذا التزمت دمشق بضمان السيطرة التامة على الوحدات الكردية.

ولا تخرج المباحثات الأخيرة عن تلك الخطوط العريضة، باستثناء التوسع في التفاصيل المتعلقة بتنفيذها، لتشمل: تشكيل لجنة تنسيق دائمة على مستوى وزراء الدفاع والأجهزة الأمنية تتولى متابعة المفاوضات وخطوات بناء الثقة والتمهيد لعقد لقاءات دبلوماسية، والتعاون العسكري لبسط سيطرة قوات النظام على مناطق "قسد"، وتفكيك التشكيلات الكردية المسلحة على طول الشريط الحدودي مع تركيا، والتعاون الأمني لمكافحة المؤسسات والكيانات الإرهابية، وتسيير دوريات مشتركة لتأمين الطرق الدولية (4M) و(5M) تمهيداً لفتحها أمام الحركة التجارية.

أما بالنسبة لعودة اللاجئين، فقد تمت مناقشة حزمة من الإجراءات تتضمن: إمكانية اعتماد وحدات إدارية في بعض مناطق سيطرة النظام كمرحلة اختبار يتم من خلالها تسهيل عودة اللاجئين إليها، ومن ثم توسيعها لتشمل مناطق إضافية تمهيداً لإعادة كافة اللاجئين إلى مناطقهم، وتجميد العمل بقانون (10/2018) الخاص بمصادرة ممتلكات السوريين المقيمين في الخارج.

وتناولت المباحثات كذلك؛ آليات تدشين مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة يمكن أن تفضي إلى حل سياسي وعملية إصلاح دستوري، وفي حال تعاون دمشق في ذلك الملف الشائك؛ قدمت أنقرة حزمة مغريات تتضمن: رفعاً جزئياً للعقوبات المفروضة على دمشق، وتوفير التمويل اللازم لإعادة الإعمار والبنى التحتية (بتمويل خليجي)، وإمكانية إخلاء عدد من النقاط العسكرية التركية، انتهاءً بإمكانية تقديم جدول زمني لانسحاب القوات التركية بالكامل من الأراضي السورية.

وترسم هذه المحاور أبرز ملامح المرحلة المقبلة، خاصة وأن تركيا قد شرعت بالفعل في ترحيل اللاجئين بشتى الطرق، حيث أعلن نائب وزير الداخلية التركي، إسماعيل تشاتاكلي (3 أغسطس 2022) عودة 514 ألفاً و358 لاجئاً سورياً إلى بلادهم "بشكل طوعي" (!)، بالتزامن مع إصدار وزارة الداخلية التركية جملة قرارات شكلت عبئاً على اللاجئين، وتضمنت إيقاف قيود "الكيملك" لقرابة 200 ألف لاجئ سوري، وتعليق قيود 122 ألف لاجئ سوري بحجة عدم تواجدهم في أماكن سكنهم، وتنفيذ حملات ترحيل تعسفي طالت مئات السوريين.

صفحة تطبيع إقليمي عبر القنوات الأمنية

على الرغم من محاولة إخراج الصفقة المرتقبة على صورة اتفاق ثنائي يتم ترتيبه عبر القنوات الدبلوماسية؛ إلا أن العملية في حقيقتها هي إقليمية-أمنية بامتياز، حيث تراجع الدبلوماسيون إلى الخطوط الخلفية عام 2022، وتولى رؤساء أجهزة الاستخبارات الصفوف الأولى في المباحثات التي برز فيها: رئيس المخابرات الوطنية التركية حقان فيدان، ونائب الرئيس للشؤون الأمنية بدمشق اللواء علي مملوك، ورئيس مكتب الأمن الوطني اللواء محمد ديب زيتون، ورئيس المخابرات العامة اللواء حسام لوقا، ورئيس الاستخبارات الروسية سيرغي ناريشكين.

وكان الرئيس التركي قد تحدث عن أهمية المسار الأمني في الملف السوري في تصريح لقناة "TRT" عام 2020، معتبراً أن: "السياسة الخارجية بين تركيا وسوريا مستمرة على مستوى الأجهزة الأمنية... يمكن للأنظمة الاستخباراتية أن تقوم بأمور لا يقوم بها السياسيون، عليكم ألا تقطعوا هذا الخيط تماماً، لأنه سيلزمكم في يوم من الأيام".

وتحدثت تقارير أمنية غربية عن أدوار مهمة قام بها كل من: مستشار الأمن القومي بالإمارات، طحنون بن زايد، ورئيس المخابرات العامة المصري، اللواء عباس كامل، ورئيس المخابرات العامة الأردنية، اللواء أحمد حسني، مؤكدة أن المفاوضات تمت بتنسيق مباشر مع تل أبيب، التي تتفق مع موسكو وأنقرة، على ضرورة الحد من النفوذ الإيراني، الأمر الذي أكدته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، (3 سبتمبر 2022) قائلة إن تل أبيب أجرت اتصالات مباشرة مع النظام بهذا الشأن.

ولتحقيق اختراق في مهمة التفاوض الشاقة؛ بادر حقان فيدان إلى توظيف شبكة علاقاته الاستخباراتية الواسعة للضغط على دمشق، واعتمد على وساطات بذلها كل من: سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشييف، ووزير الدفاع سيرغي شويغو، كما تواصل مع نظرائه في أبو ظبي، وطلب منهم عرض مشروع "مارشال خليجي" على الأسد في حال موافقته على التعاون في مفاوضات الإصلاح الدستوري، وحلحلة ملف عودة اللاجئين.

وكشفت تسريبات أمنية من أنقرة عن مطالب تركية بدخول أبوظبي خط الوساطة مع دمشق، بغية فتح صفحة جديد من العلاقات، تتضمن: الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتأمين سلامتها الإقليمية، وضمن عودة جزء كبير من اللاجئين السوريين في تركيا إلى بلدهم.

ودخلت إيران خط الوساطة عندما استضافت جولة من المباحثات بين أنقرة ودمشق في شهر يوليو الماضي، وقدمت بدورها حزمة شروط، تتضمن: الإقرار بشرعية كافة القوات المنضوية ضمن قيادة العمليات الإيرانية في سوريا، والاعتراف بمصالح إيران الحيوية في سوريا، ومراعاة تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها مع النظام خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى مطالبتها برفع العقوبات.

ولا يزال الموقف الإقليمي مبهماً في ظل صمت الدول التي رفضت التطبيع المجاني والعودة غير المشروطة للنظام إلى الجامعة العربية، باستثناء تسريبات تتحدث عن بذل الاستخبارات الأردنية جهوداً حثيثة للتوصل إلى: "موقف عربي مشترك يحدد المطالب العربية مقابل التطبيع، دون أن يكون مجانياً".

أما في الغرب؛ فقد أكد دبلوماسي أمريكي أن الخارجية الأمريكية (التي كانت الوحيدة بين الدول الغربية التي أصدرت بياناً ضد التطبيع): "عملت وتعمل مع باريس وبرلين ولندن للخروج بموقف ربايعي يعلن بوضوح الموقف الرفض للتطبيع"، وأنها ترتب للقاء بين ممثلي الدول الأربع ومبعوث الأمم المتحدة، غير بيدرسن، في جنيف قبل زيارته المرتقبة إلى دمشق في 23 يناير الجاري.

في هذه الأثناء؛ يعتزم وزير الخارجية التركي زيارة واشنطن (16-17 يناير) لإطلاع المسؤولين الأمريكيين على تطورات الموقف، وعرض تفاصيل "خارطة الطريق" التي ترعاها روسيا في المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، بموجب اتفاق وزراء الدفاع وقادة استخبارات روسيا وأنقرة ونظام الأسد، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بشمال شرقي سوريا، حيث تنتشر قوات أمريكية لدعم "قسد".

ملاحم العملية السياسية

ما لم يتم كشفه بعد؛ هو تفاصيل مباحثات العملية السياسية المزمع تدشينها بعد اللقاء المرتقب بين أردوغان والأسد، والتي تركز على مسودة روسية تتضمن: "الحفاظ على وحدة الأراضي السورية مع استحداث بعض التغييرات داخل الحدود، بحيث تتشكل حكومة وحدة وطنية على أساس "اتفاق طائف" سوري تتوزع من خلاله الصلاحيات والمسؤوليات بين المؤسسات ضمن كيان اتحادي، على أن تضم الحكومة عناصر من "المعارضة المعتدلة"، وأن يتولى بشار الأسد مهمة الإشراف على تنفيذ عملية انتقالية تتضمن إقرار دستور جديد، وإجراء انتخابات بلدية ونيابية.

ودار الحديث عن إمكانية منح إقليم الجزيرة، وبعض المناطق التي تضعف فيها سيطرة النظام قدرًا من الاستقلالية ضمن الدولة السورية، وعلى رأسها؛ ريف حلب، ومحافظات: إدلب، ودرعا، والسويداء، وذلك ضمن رؤية لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (يوافقه عليها وزير الدفاع سيرغي شويغو) تتضمن إنشاء جيوب لحماية بعض الفئات المجتمعية ضمن نظام اتحادي، حيث ترى موسكو ضرورة المحافظة على قدر من الاستقلال الإداري والثقافي للدرز، وكذلك للأكراد من أجل سحب الورقة الكردية من يد واشنطن ودفعها لسحب قواتها المتمركزة حول حقول النفط.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن الكرملين قد حصل بالفعل على تعهدات من قبل بعض الدول العربية بتعزيز جهودها في تمويل تلك الجيوب، مقابل تعاون بشار الأسد الذي ستتم مكافأته بحزمة ضخمة من مشاريع إعادة الإعمار والتطبيع معه وإعادةه إلى الحظيرة العربية.

أما الرؤية التركية فتتضمن تفكيك الوحدات الكردية مقابل: تمكين النظام من موارد النفط وسائر ثروات مناطق شرقي الفرات، وعودة قواته إلى المعابر والنقاط الحدودية، وعودة المؤسسات المدنية والإدارية إلى كافة المناطق الشمالية، وإلغاء كافة الأعلام "غير الوطنية" المنتشرة في مناطق المعارضة، ودمج الفصائل "المعتدلة" ضمن "القوات الرديفة" لجيش النظام، وانتشارها في مناطقها تحت قيادة غرفة عمليات تتبع للنظام، وإجراء تسويات أمنية لعناصرها على غرار المنطقة الجنوبية، وإيقاف كافة برامج الدعم التعليمي التركي في مناطق سيطرة المعارضة، وضمان دخول المساعدات.

ولا يمكن فصل تلك الترتيبات عن المباحثات الدولية الدائرة حول إعادة اللاجئين السوريين، حيث التقى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، مع وزير الداخلية في حكومة النظام، اللواء محمد الرحمون، (13 سبتمبر 2022) لبحث سبل تهيئة ظروف عودة اللاجئين إلى ديارهم، بدعوى أن: "الظروف باتت مواتية لعودتهم" (!)، فيما أكدت وزارة خارجية النظام أن المقداد وجراندي: "بحثا تعزيز البرامج الأممية في سورية، خاصة في مجال الإنعاش المبكر والكهرباء والمياه، من أجل تسهيل عودة اللاجئين".

وتزامنت تلك الزيارة مع نشر موقع "إنتلجنس أونلاين" تقريراً (14 سبتمبر 2022) تحدث عن تبادل معلومات استخباراتية بين عمان ودمشق في إطار التنسيق لإعادة اللاجئين السوريين بالمملكة، حيث يحشد نظام الأسد "جهاز مخابراته للعمل على إعادة اللاجئين من الأردن"، فيما تستنفر مديرية الأمن العام الأردني لترتيب إجراءات "العودة الطوعية" للاجئين السوريين.

وفي بيروت؛ كلف رئيس الوزراء بحكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، مدير الأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، بتولي ملف اللاجئين السوريين، وأرسل رسالة إلى الأمم المتحدة يؤكد فيها أن "الملف بات بيد إبراهيم"، فيما يعمل جهاز الأمن العام على ترتيبات ترحيل الدفعة الثالثة من اللاجئين ضمن ما أطلقت عليه الحكومة اللبنانية اسم "برنامج العودة الطوعية".

وجاءت مباحثات حقان فيدان مع نظيره في دمشق حول عودة اللاجئين، عقب إعداده خطة تركية شاملة (أبريل 2022) لتشجيع مليون ونصف المليون سوري على العودة من خلال تقديم مزايا تشجيعية تزيد من رغبة أكبر عدد ممكن من السوريين بالعودة "الطوعية".

الموقف في دمشق

أما في دمشق؛ فيبدو الوضع مختلفاً بالكلية؛ حيث تعاني البلاد من حالة انهيار أمني واقتصادي شامل، بعد أن فقدت الليرة السورية 99,3 بالمائة من قيمتها منذ عام 2011، وبلغت في نهاية عام 2022 نحو 6920 ليرة سورية مقابل الدولار، بالتزامن مع اشتداد وطأة المعاناة على الأهالي نتيجة انعدام المواد الأساسية، ما دفع بمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" لوضع سوريا على رأس 20 نقطة ساخنة للجوع في العالم، فيما بلغ معدل الفقر 90 بالمئة، وفق إحصائيات "برنامج الغذاء العالمي".

ولتعويض تلك الخسائر الفادحة؛ عمد النظام إلى مضاعفة أنشطة إنتاج وتهريب المخدرات، ما أدى إلى تحوّل تصنيف سوريا مطلع عام 2022 من "دولة عبور للمخدرات" إلى "دولة منتجة ومصدرة للمخدرات"، بحسب "مكتب منع الجريمة والمخدرات" التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فيما أقرّ الكونغرس الأمريكي بمجلسيه (15 ديسمبر 2022) مشروع قرار يعتبر أن: "الاتجار بالكبتاغون المرتبط بنظام الأسد يشكل تهديداً عابراً للحدود".

وفيما تمعن ميلشيات النظام في ممارسة الفساد والابتزاز الممنهج، وتتولى شخصيات متنفذة من آل الأسد قيادة عصابات السرقة والتعفيش وقطع الطرق؛ تدرك جميع الأطراف الفاعلة (وعلى رأسها أنقرة) أن سوريا غير آمنة لعودة اللاجئين، وأن النظام لا يملك القدرة على تنفيذ أي من البنود التي يتم

التفاوض بشأنها، حيث تراقب الاستخبارات التركية الحالة المزريّة التي وصل إليها الجنوب السوري بعد أن فتحت الأردن الأقينية على أرفع مستوى مع دمشق، ودعمت توقيع "هدنة الجنوب" عام 2018، ولم تتحقق النتائج المرجوة من تلك الاتفاقيات، بل أصبحت الحدود السورية-الأردنية ساحة حرب مفتوحة بين حرس الحدود الأردني وعصابات تهريب الكبتاغون التابعة للفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، فيما تكثف الميلشيات الإيرانية وجودها في المنطقة، بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع عمّان، وتعاني محافظة درعا من الفقر والتدهور الاقتصادي والأمني، ومن تصاعد عمليات الاغتيال والخطف.

وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة السويداء التي لا تزال تشهد توتراً أمنياً دفع بوجهاء الطائفة الدرزية إلى تدويل قضية دروز سوريا في المحافل الدولية، والمطالبة بتجديد الرأي العام العالمي من أجل ضمان عودة الأمن والأمان إلى سكان الجبل عامة.

وفي تعزيز لمخاوف عدم سياسة جدوى التطبيع؛ أكدت مجلة "إيكونومست" البريطانية أنه كان من المفترض أن تتحسن حياة أبناء سوريا بعد استعادة النظام مساحات شاسعة من المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، إلا أنها أصبحت أسوأ، ليس بسبب العقوبات، أو تفشي فيروس كورونا، أو انهيار النظام المصرفي في لبنان، أو الحرب في أوكرانيا، بل بسبب: "أكل النظام السوري لحوم أبنائه ونهب البلاد".

ونظراً لحالة التدهور الاقتصادي المرّوع؛ فإن الموقف الرسمي في دمشق لا يبدو متحمساً لتحمل تكاليف عودة ملايين اللاجئين، لكنه لا يمانع من استخدام اللجوء والنزوح كورقة ابتزاز، حيث أكد مصدر مطلع في دمشق أن بشار الأسد غير متحمس للتطبيع مع تركيا، لكنه يمضي في المفاوضات أملاً في الحصول على تمويل إماراتي... وسوى ذلك فإنه لا يرى وجود أية مكاسب تُذكر من الاتفاق مع أنقرة.

ولا يخرج بشار عن نسق سياسة والده الإقليمية التي ارتكزت منذ سبعينيات القرن الماضي على دعامين رئيسيين، هما:

1- سياسة التآزيم الإقليمي، وتوظيف الميلشيات المنفلتة لابتزاز دول الجوار، حيث عمد النظام إلى توظيف الأزمات الإقليمية لابتزاز كل من العراق والأردن ولبنان، كما دعم الأطراف الانفصالية الكردية لابتزاز أنقرة، ما دفع بالقيادية في حزب العمال الكردستاني، الرئيسة المشتركة للهيئة التنفيذية لمنظومة المجتمع الكردستاني، "بيس هوزات"، لتحذير بشار الأسد (4 يناير 2023) من أن تحالفه مع أنقرة سيكون بمثابة "انتحار"، مؤكدة أنه: "لو رضخ أكراد سوريا إلى الضغوط التركية للانضمام إلى القتال ضده، لما كان الأسد قد نجا".

2- رفض الالتزام بأية اتفاقيات طويلة الأمد، وتفضيل سياسة "خطوة مقابل خطوة"، التي وُضعت أسسها في حقبة مفاوضات حافظ الأسد مع وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر عام 1974، وأسفرت عن حالة مبهمّة من "اللاحرب واللاسلم"، وهي الحالة ذاتها التي يتغنى بميزاتها المبعوث الأممي بيدرسن في جولاته الأخيرة، والتي تتواءم مع مصالح النظام الذي يُبرم مع الأردن ولبنان وتركيا تفاهات ويترك مجال تنفيذها وفق ما يتوافق مع مصالحه.

ونظراً لعجزه عن بسط الأمن في المناطق التي أعادها الروس له منذ عام 2018؛ وعدم قدرته على تحقيق البنود الأمنية التي تطالب بها أنقرة في الشمال، واستحالة تحمله تكاليف عودة ملايين اللاجئين والنازحين؛ فإن بشار الأسد يؤثر المحافظة على حكمه في "سوريا المفيدة" تاركاً دول الجوار الإقليمي تعاني من تبعات أزمة انعدام الأمن في المحافظات الشمالية والجنوبية، ويمعن في ابتزازها بالمخدرات والميليشيات المنفلتة والجماعات الإرهابية حتى تقدم له المزيد من عروض الدعم ومشاريع إعادة التأهيل.

هل تفضي الأحداث إلى تشكل معارضة جديدة؟

الشعب السوري غاضب جداً...

غاضب من بلوغ الأزمات الاقتصادية والانفلات الأمني في مناطق سيطرة النظام والمعارضة مستويات لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها.

غاضب من مشاهد الاحتفاء الإقليمي بنظام إجرامي، ومن اندفاع المجتمع الدولي لمناقشة مصير ملايين اللاجئين والمشردين مع سفاحي مسلخ الأسد المتصدرين لقوائم العقوبات الدولية، وعلى رأسهم اللواء علي مملوك، واللواء محمد الرحمون، واللواء حسام لوقا، واللواء محمد ديب زيتون، وغيرهم من الجناة الذين تلطخت أيديهم بدماء ملايين السوريين قتلاً وتعذيباً وتشريداً.

وغاضب في الوقت نفسه من تراكم إخفاقات مؤسسات "المعارضة" الممعنة في الارتهان للأجهزة الداعمة، والمنفصمة عن القاعدة الجماهيرية، والعاجزة عن مواكبة الحراك الثوري، والتي تكرر فشلها في تمثيل الصوت السوري، وضيعت سائر فرص تحقيق إصلاح ذي جدوى في هياكلها المهترئة، وأحدثت صدوعاً يصعب رطبها.

وغاضب بالقدر ذاته من مواقف الشخصيات التي ساقها حظها العاثر لتولي مسؤولية تلك المؤسسات إزاء المباحثات بين أنقرة ودمشق، والتي راوحت بين: الصمت المطبق، أو التعلق بتلابيب أنقرة، أو لزوم خطاب "المحافظة على الثوابت" دون أي مضمون، وإصرار تلك الشخصيات على التمسك بالمناصب رغم انعدام الخبرة وفقدان الأهلية، وتحول معظم شخوص المعارضة إلى "محللين" و"نقاد" في غرف الحوار الافتراضية، أو إلى "معلقين" و"خبراء إستراتيجيين" في القنوات الفضائية، راضين بالمكوث خارج دوائر الفاعلية والوقوف على هامش الأحداث.

وفيما تغرق الفصائل في غياهب الفوضى الأمنية، والتبعية المقيتة، ويرتهن بعضها لجماعات التطرف والخلو؛ تنفشي مظاهر الانفلات والفساد، ويشهد الشارع السوري حالة غليان شعبي إزاء حالة العجز المطبق، فيما تتعالى الأصوات المطالبة بتشكيل معارضة جديدة تمثل مطالب الشعب السوري وتقوده إلى بر الأمان.

ويبدو أن الأيام المقبلة تحمل في جعبتها استحقاقات سيتعذر على مؤسسات المعارضة المهترئة مواكبتها، نظراً لما تتضمنه من خيارات صعبة، الأمر الذي سيدفع نحو ظهور تشكيلات جديدة تملأ الفراغ.

ومن الضرورة بمكان؛ ترشيد الحراك السياسي لتقديم البديل الناضج عبر الخروج من دوائر الشللية والمحاصصة وصراع النفوذ بين التيارات المترهلة، والمبادرة بدلاً من ذلك إلى ضخ الدماء الشبابية، ودعم الشخصيات التي تتسم بالاستقلالية والنزاهة لتولي مهمة ترميم الجسد المعارض.

ولا يمكن تحقيق ذلك عبر تكرار الصورة التقليدية المتمثلة في: تشكيل توليفات أنية من شخصيات مكررة، تعقد "مؤتمراً تأسيسياً"، يصدر عنه "بيان"، ويعلن تشكيلاً من اللجان التي تفقد فاعليتها بمجرد انتهاء المؤتمر. بل يتعين العمل من خلال مؤسسات احترافية تتولى مهمة توجيه الرأي العام السوري (المليوني)، الذي بات أكثر قدرة على الفاعلية والتأثير في القرار الدولي... لو توفرت له القيادة الناضجة.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي
والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في
المنطقة العربية.

14 يناير 2023

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات
السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في
الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات
نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية،
بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com